

المعارضة تتحفظ وتطلب تفسيراً وشباب الثورة يرفضونها ويطالب برحيل صالح

الحكومة اليمنية ترحب بمبادرة دول التعاون كأساس للحوار



يمنيون يتظاهرون أمس في صنعاء مطالبين برحيل صالح. «أ ف ب»

صنعاء - وكالات:

رحبت الرئاسة اليمنية أمس بالمبادرة الخليجية على أن يسبقها حوار عميق، فيما رفضها الشباب المحتجون لأنها تضمن عدم محاكمة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. وأعلنت الرئاسة اليمنية أن الرئيس صالح يرحب بالجهود الخليجية لحل الأزمة في بلاده وهو مستعد لنقل السلطة سلمياً وفي إطار الدستور.

إلا أن البيان لم يشر إلى قبول صالح بتسليم السلطة إلى نائبه، الأمر الذي تنص عليه المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن. كما أشار إلى أن صنعاء ستعامل بـ«إيجابية» مع بيان وزراء خارجية مجلس التعاون «كأساس للحوار».

وكان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياتي قد أعلن الأحد عقب اجتماع لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في الرياض أن دول المجلس طلبت من الرئيس اليمني تسليم السلطة لنائبه لحل الأزمة في بلاده.

بدورها أبدت المعارضة اليمنية حذراً إزاء المبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن وأشارت إلى تغيير في صيغتها لمصلحة الرئيس اليمني بين ما طرح من معها في صنعاء وما أعلنه وزراء خارجية مجلس التعاون

الخليجي في الرياض الأحد. وقال محمد قحطان المتحدث باسم اللقاء المشترك الذي تنضوي تحت لوائه أحزاب المعارضة اليمانية «ما زلنا ننتظر أن تتسلم المبادرة الخليجية الجديدة بشكل رسمي، ولدينا بعض الاستفسارات وسنطرحها على السفراء» مؤكداً أن «اللقاء المشترك لم يحدد موقفه حتى الآن». وأضاف «سنستفسر حول هذا الفرق في الصيغة، قد يكون الفرق اتخذ لأسباب دبلوماسية، وقد يكون هناك اختلاف في الموقف». وكان الشباب المحتجون المطالبون بإسقاط النظام في اليمن قد أعلنوا رفضهم لإجراء أي حوار مع صالح لنقل السلطة، مشددين على رحيل النظام «بكل رموزه»، وذلك رداً على المبادرة الخليجية.

يأتي ذلك فيما تظاهر عشرات الآلاف في صنعاء والحديدة والمدينة الساحلية على البحر الأحمر رفضاً للحوار مع السلطة وللمطالبة برحيل الرئيس صالح فوراً. وهدف المتظاهرون في صنعاء «لا حوار لا حوار، الرحيل هو القرار»، بينما كانوا متوجهين من إحدى كليات جامعة صنعاء نحو منزل نائب رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي. ورفع المتظاهرون شعارات داعية إلى محاكمة صالح، وهتفوا «الشعب يريد محاكمة الرئيس».

السعودية تدعو لتضافر الجهود لتحقيق الاستقرار في الدول العربية

الرياض دبا:

أكدت السعودية أهمية تضافر الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار في الدول العربية وحفظ وحدتها وأمن شعوبها. وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيان عقب الجلسة الأسبوعية التي عقدها مجلس الوزراء أمس الإثنين برئاسة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز إن «المجلس، استمع إلى تقرير عن آخر مجريات الأحداث وتطوراتها في عدد من الدول العربية الشقيقة». وأكد «أهمية تضافر الجهود بما يحقق الأمن

والاستقرار لجميع الدول العربية ويحفظ لها وحدتها وأمن شعوبها».

ورحب المجلس «بدعوة المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الاستثنائية التي عقدت في الرياض أمس الأول للحكومة اليمنية وأطراف المعارضة للاجتماع بالملكة تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي وفق مبادئ هادفة للحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق أمنه واستقراره وتلبية طموحات شعبه». كما رحب المجلس بـ «البيانات الصادرة عن منظمة

المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي وما تضمنته من تنديد بالتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي». واستعرض مجلس الوزراء السعودي «الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدان بشدة تصعيد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني خاصة القصف الجوي والأرضي على قطاع غزة مما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا بين قتيل وجريح». وأبدى المجلس «استنكاره البالغ للقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية لبناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشريف».

مناقشات خليجية أوروبية

لبحث عقد اجتماع مشترك بـ «أبو ظبي»

الرياض - دبا:

ناقش الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف بن راشد الزياتي اليوم الإثنين خلال اجتماعه في العاصمة السعودية الرياض مع سفير المفوضية الأوروبية لدى السعودية لويجي نابوني الترتيبات الجارية لعقد اجتماع وزاري خليجي - أوروبي مشترك في أبو ظبي بالإمارات في العشرين من الشهر الحالي. وقالت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، في بيان لها اليوم، إن الزياتي استعرض مع نابوني «آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية إلى جانب مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك». وأضافت أن اللقاء بحث «سبل تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون، والاتحاد الأوروبي في المجالات كافة».

الأسد يستقبل أهالي شهداء دوما

ويوجه بالإفراج عن 191 من أبنائها

دمشق - دبا:

منح الرئيس السوري بشار الأسد «مرتبة الشهادة» لـ 12 مواطناً سوريا سقطوا في التظاهرات السلمية التي جرت في الأسبوع الأخير في منطقة دوما بريف دمشق، وقالت صحيفة الوطن السورية شبه الرسمية التي أوردت النبأ أمس الإثنين إن «ذلك تم خلال استقباله 17 من ذوي الشهداء أمس الأول».

وأضافت الصحيفة المحلية «بعض المدن السورية تشيع عدداً من شهداء الشرطة والأمن الذين سقطوا بغيرهم مجموعات مسلحة خلال تظاهرات مدينتي درعا واللاذقية يوم الجمعة الماضي وإن اللقاء بين الرئيس الأسد والأهالي جاء في إطار التعزية أولاً، حيث اعتبر الرئيس الأسد كل من سقط من الشهداء وقال «إن دماء كل سوري غالية علينا وكل السوريين متشابهون في هذا الإطار».

وأوضحت الصحيفة أن «الرئيس الأسد استمع لوجهة نظر الأهالي في الأحداث التي جرت في المدينة وما يمكن فعله مستقبلاً لتفادي النتائج التي حصلت، وأشار إلى أهمية تضافر الجهود بين الأهالي والسلطات المحلية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أمن المواطنين».

ونقلت الصحيفة السورية عن عدنان الساعور وهو أحد مسؤولي اللجان الشعبية في منطقة دوما قوله «إنه وبعد انتهاء اللقاء، أمر الرئيس الأسد بالإفراج عن 191 موقوفاً من أبناء دوما، 18 منهم تم توقيفهم إثر تظاهرات الجمعة الماضي و إضافة إلى 180 أوقفوا منذ الجمعة قبل الماضي، إضافة إلى تقديم العلاج الطبي لجميع الجرحى والمصابين في المشافي العامة والخاصة وتأمين سيارات إسعاف خاصة لنقل الجرحى على نفقة الحكومة».

الجيش السوري يحاصر بانياس والأمن يفرق تظاهرة بدمشق

دمشق - وكالات:

أعلن ناشطون حقوقيون وشهود عيان أمس الإثنين أن دبابات الجيش السوري تحاصر مدينة بانياس الساحلية (280 كلم شمال غرب دمشق) حيث ووري الثرى أربعة متظاهرين قضاوا الأحد برصاص قوات الأمن، فيما فرقت قوات الأمن أمس تجمعاً تضامنياً لطلاب في دمشق مع «شهداء» الأحداث الدامية في مدينتي درعا (جنوب) وبانياس.

وقال انس الشهري وهو احد قادة حركة الاحتجاج إن «الجيش يحاصر المدينة بثلاثين دبابة»، وأضاف أن عناصر تابعة للنظام يتمركزون في منطقة القوز ويطلقون النار على الأحياء السكنية، مشيراً إلى أنهم يطلقون النار أيضاً على الجيش لجره إلى حرب مع الشعب، ولفت إلى أن «بعض عناصر الجيش قتل فيما جرح آخرون».

وكان ناشط حقوقي رفض كشف هويته قال في اتصال من بانياس مع وكالة الصحافة الفرنسية إن «الجيش يطلق النار في شكل متقطع لاستفزاز الناس وحطهم على الرء، إلا أن احداً منهم لم يرد بإطلاق النار»، مشيراً إلى أن «نداءات أطلقت من منابر الجوامع تناشد الجيش التوقف عن إطلاق النار».

وكشف الناشط أن «ثلاثة جنود حاولوا الانضمام إلى المحتجين بعد أن رفضوا إطلاق النار، إلا أن المسؤولين عنهم أطلقوا النار عليهم مما تسبب باصابتهم».

من جهته، وجه امام جامع الرحمن الشيخ انس عيروط نداء استغاثة باسم سكان مدينة بانياس طالب فيه بـ « بالتدخل السريع لقوات الجيش ليقيموا بايقاف هذه العصابات المتمثلة بأشخاص معروفين يمكن القبض عليهم وتمشيط مناطقهم في القوز وضهر محيرز والقصور».

و أكد أن «أهالي بانياس لا ينتمون إلى أي جهة خارجية أو أي شخصية معارضة كأمثال عبد الحليم خدام (نائب الرئيس السوري السابق) ورفعت الأسد (عم الرئيس السوري) إنما هم شعب اعزل يطالب بمطالب محقة ويقابل من أبناء تلك العصابات ومن يتبعهم بالرصاص والقنصات المحيطة بالمدينة القديمة بانياس البلد».

وفي دمشق، أعلن رئيس الرابطة السورية لحقوق



الجيش السوري ينشر مدرعات ثقيلة في مدينة بانياس. «رويترز»

هي من مسؤولية الدولة.

بدورها أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أمس أن فرنسا «تدين» أعمال العنف الدامية في سوريا وتدعو دمشق إلى «التف فوراً عن استخدام القوة ضد المتظاهرين»، من جهته دعا وزير الخارجية البريطاني وليام هينغ الحكومة السورية إلى احترام حق الشعب السوري في حرية التعبير والاحتجاج السلمي. ونددت الحكومة الألمانية أمس بأعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن ضد المتظاهرين في سوريا، ووصفتها بأنها «مثيرة للسخط وللانفعال». وقال المتحدث باسم الحكومة ستيفن شيبيرت خلال مؤتمر صحافي إن المواجهات الدامية في العديد من مدن سوريا «تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أقرتها الحكومة السورية وقوات الأمن».

الإنسان عبد الكريم ربحاوي أنه «تم في ساعة مبكرة أمس دفن القتلى الأربعة الذين قضاوا في أحداث الأحد»، مشيراً إلى «أن الوضع هادئ ومستقر في بانياس»، وأكد ربحاوي توقيف «الذين من أبرز مساعدي خدام هما محمد علاء بياسي واحمد موسى»، مرجحاً أن «يكون التوقيف تم على خلفية اتهامهما بأدارة الاحتجاجات في بانياس» التي يتحدث منها خدام.

وفي دمشق، فرقت قوات الأمن أمس عشرات الطلاب الذين تجمعوا امام كلية العلوم في جامعة دمشق للتضامن مع من قضاوا في تظاهرات الاحتجاج التي تشهدها سوريا منذ 15 مارس الماضي، واعتقلت بعضهم.

من جهة ثانية، دانت عشر منظمات حقوقية سورية الإثنين بشدة أحداث العنف الدامية التي وقعت الأحد في مدينة بانياس الساحلية، مشددة على أن حماية المواطنين

مصر ترشح مصطفى الفقي رسمياً لمنصب أمين عام الجامعة

القاهرة - أ ف ب:

أعلن وزير الخارجية المصري نبيل العربي الأحد أن مصر رشحت مصطفى الفقي أميناً عاماً للجامعة العربية خلفاً لعمرو موسى الذي تنتهي فترة ولايته الثانية في مايو المقبل، وقال العربي للصحافيين إن «تاريخ الفقي الدبلوماسي والعلمي يجعله المرشح الأنسب لشغل هذا المنصب»، وأكد أنه «إضافة إلى اهتمامه العلمي منذ فترة طويلة بالفكر القومي العربي وقضايا العمل العربي المشترك، فإن الفقي سبق له العمل مساعداً لوزير



مصطفى الفقي

بعد الاطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك في 11 فبراير الماضي، وأعلن الفقي (67 سنة) استقالته من الحزب الوطني الذي كان يترأسه مبارك عقب «ثورة 25 يناير».

ودرس الفقي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التي تخرج منها في العام 1966 وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام 1977 ثم التحق بالسلك الدبلوماسي فعمل في سفارات مصر ببريطانيا والهند والنمسا وسلوفاكيا.

الخارجية للشؤون العربية ومندوباً دائماً لمصر لدى الجامعة العربية». وصرح نائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي أن الامانة العامة «تلقت رسمياً ترشيح مصر ليكون ثاني المرشحين للمنصب بجانب المرشح القطري عبد الرحمن العطية»، وأضاف أنه «سيتم البت في هذا الموضوع خلال القمة العربية» المقرر عقدها في 11 مايو المقبل في بغداد.

يذكر أن الفقي كان رئيساً للعلاقات الخارجية بمجلس الشورى الذي تم حله بقرار من المجلس الاعلى للقوات المسلحة